أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال
مع دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية

الدكتورة نادية طالب سلمان

معهد الادارة التقني

المستخلص

يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال في المصارف عينة البحث وقياس نسب كفاية رأس المال وفق ما أقره البنك المركزي العراقي ومدى قدرتها لتغطية المخاطر وقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري كأدوات إحصائية للقياس وتم كذلك أجراء دراسة إحصائية لإثبات فرضية البحث لوجود علاقة معنوية بين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال حيث تتأثر المصارف بشكل كبير بخسائر الديون المشكوك في تحصيلها ولما لها أثر هذه الأخيرة على كفاية رأس المال مما يستدعي من أدارة المصارف الاهتمام بأداء المصارف تقنياً ومالياً واستراتيجيا. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أذا ما تعثرت الشركة المقترضة فأن رأس المال يعتبر عنصراً مهماً في تقليل المخاطر واسترداد القرض وكذلك عدم قدرة المصرف على تحديد حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيله يؤدي تحميل رأس المال عبء الخسائر الناجمة على القروض المتعثرة.

ونستنتج أن تحليل معيار كفاية رأس المال وفق النسب المقرة من البنك المركزي العراقي أن المصارف عينة البحث أخذت بزيادة رأس المال نسبة إلى الموجودات الخطرة ومما يدلل على ارتفاع كفاية رأس المال وأن أدارة المصارف أتبعت سياسة تحويطة احترازية والديون المتعثرة كانت نسبها أيضاً مرتفعة أستناداً إلى اللائحة الإرشادية ويدلل أيضاً على السياسة التحفظية للمصارف.

ومن الاستنتاجات المهمة أيضاً نتيجة التحليل الإحصائي تم أثبات فرضية البحث هو وجود علاقة معنوية بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال.

وقد وضع الباحث عدداً من التوصيات يأمل أن تخدم المصارف وتساعد المهتمين في القطاع المصرفي على تحديد وقياس ومواجهة أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال.

Abstract

The research aims to reveal the nature of the relationship between the provision for doubtful debts and capital adequacy of banks research sample and measuring capital adequacy ratios as approved by the Iraqi Central Bank and its ability to cover the risks have been using the arithmetic mean and standard deviation as tools of statistical measurement has been conducting a statistical study to prove the hypothesis search for the presence of correlation between provision for doubtful debts and capital adequacy where the affected banks significantly losses for doubtful debts and the impact of the latter on capital adequacy, which calls for the bank management interest in the performance of banks technically, financially and strategically.

The researcher had reached a set of conclusions Ohmaha if the borrowing company stumbled, the capital is considered an important element in risk reduction and recovery of the loan, as well as the bank's inability to determine the size of provisions for doubtful debts collected leads load the burden of capital losses on non-performing loans.

We conclude that the analysis of standard capital adequacy according to the rates approved by the Central Bank of Iraq that banks sample taken to increase the capital ratio to risky assets and thus demonstrates the high capital adequacy and bank management followed a policy precautionary and bad debts were attributed to too high based on the Regulation Guidelines It also demonstrates the conservative policy of the banks..

It is also important conclusions result of the analysis is a statistical correlation between provision for doubtful debts and capital adequacy.

Researcher has developed a number of recommendations hopes to serve and help banks interested in the banking sector to identify and measure the face of the impact of provision for doubtful debts on capital adequacy.

المقدمة

يشكل القطاع المصرفي الدعامة الرئيسية للاقتصاد الوطني ويعد رأس المال الدعامة الرئيسية لكل مصرف ويعد خط دفاعه الاول ضد المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها فتتأثر المصارف بشكل كبير بخسائر الديون المتعثرة حيث يعتبر عنصراً لوقاية المصرف في تحمل مخاطر تؤثر على أموال المودعين وذلك وجب التحوط للخسائر المتوقعة بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وقد أصبح موضوع كفاية رأ س المال من الموضوعات التي لها أهمية كبيرة بسبب الأهتمام الذي أولته لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال ، وضمن هذا السياق تأتي هذه أهمية البحث أسسهاماُ جديداً لتأطير هذا الجانب من الجوانب العمل المصرفية.

وفي ضوء ما تقدم فقد قسم البحث الى اربعة مباحث تضمن المبحث الأول منهجية البحث في حين تناول المبحث الثاني الجانب النظري أما المبحث الثالث فتضمن الجانب التطبيقي والذي يبين الكشف عن طبيعة العلاقة بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال وقياسها في المصارف عينة البحث ومدى قدرتها على تغطية مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك أثبات فرضية البحث بأنه يوجد علاقة بين المتغيرين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال، وأخيراً المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات والتي نأمل أن تخدم المصارف على تحديد وقياس ومواجهة أثر مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال

المبحث الأول: منهجية البحث

- أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في كون رأس المال يمثل أهمية كبيرة في العمل المصرفي بوصفه معياراً للأمان لمواجهة أية خسائر قد يتعرض لها المصرف فعدم قدرة المصرف على تحديد حجم المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها يؤدي إلى تحميل رأس المال عبء الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة في حالة الركود الاقتصادي، وأهمية قيام المصارف في أوقات الرخاء التحوط للخسائر المتوقعة بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيله.

وقد أصبح موضوع كفاية رأس المال من الموضوعات التي لها أهمية كبيرة بسبب الاهتمام الذي أولته لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال لتحقيق وتعزيز إمكانيات وقدرات المصارف في مجال أنظمة أدارة المخاطر، لتأمين التوازن السليم بين التوسع في منح القروض وإدارة المخاطر ولتحديد كفاية رأس المال والاهتمام بالديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها.

- مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في تأثير المصارف بشكل كبير بخسائر الديون المتعثرة حيث أن رأس المال يمثل عنصراً أساسياً لوقاية المصرف من تحمل مخاطر يمكن أن تؤثر على أموال المودعين وبالتالي تؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين وأضعاف المركز المالي للمصرف.

فعدم قدرة المصرف على تحديد حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها يؤدي إلى تحميل رأس المال عبء الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة وكذلك مشكلة قياس كفاية رأس المال في المصارف وفق ما أقره البنك المركزي العراقي في المصارف الحكومية والمصارف الأهلية، وهذا يدلل أثر مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال مما يستدعي أدارة المصرف الاهتمام بأداء المصارف تقنياً ومالية واستراتيجيا.

- هدف البحث

يهدف البحث في ضوء مشكلة البحث إلى الآتي:-

1- الكشف عن طبيعة العلاقة بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال.

2- قياس كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث ومدى قدرته على تغطية مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها.

3- إجراء دراسة إحصائية لإثبات الفرضية بأنه هناك علاقة معنوية بين المتغيرين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال.

- فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضية الآتية: هناك علاقة معنوية بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال.

- عينة البحث

1- مصرف الرافدين وهو أقدم وأكبر المصارف الحكومية في العراق.

2- مصرف بغداد ومصرف الخليج ومصرف الاستثمار العراقي وهي مصارف تجارية أهلية.

- أسلوب البحث

أ- **المنهج الوصفي:**- حيث أعتمد هذا المنهج لتغطية الجانب النظري من الدراسة من خلال الرجوع الى الكتب والدوريات والدراسات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بموضوع البحث والزيارات والمقابلات الشخصية.

ب- المنهج التحليلي (العلمي) :

حيث تعد التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة البحث والميزانيات العمومية والحسابات الختامية مصدراً للبيانات اللازمة للتحليل للسنوات 2007 ،2008 ،2009 لإجراء الدراسة التحليلية.

- المؤشرات الاحصائية في البحث

لقد أستعان الباحث في إجراءات البحث وتحليل نتائجه بالوسائل الاحصائية الأتية:-

أ- الوسط الحسابي : أستخدام لقياس متوسط القيم. (المشهداني، 1989، 150).

ب- الأنحراف المعياري: يعكس أنحراف القيم عن وسطها الحسابي. (المشهداني، 1989، 236).

جـ – معامل الارتباط:– وهو مؤشر أحصائي يستخدم لقياس طبيعة العلاقة والتأثير بين المتغيرات السببية والتأثير. (المشهداني، 1989 ،287).

د– الأنحدار الخطي البسيط: أستخدام هذا المقياس الاحصائي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. (المشهداني، 1989، 326).

المبحث الثاني

الجانب النظري :– الديون المشكوك في تحصيلها:

بالرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المصرف قبل منح القروض أو الائتمان ليعطيه صفة الأمان ، التي يسعى مع الربح إلى تحقيقها، إلا أن العملية ذاتها تنطوي على مخاطر مهما تدنت نسبتها، أذا يمكن القول أنه لايوجد استثمار مخاطرة صفر، لأن القرض يمنح الآن وعمليات السداد تتم لاحقاً أي في المستقبل، ومهما أخذ المصرف من توقعات المخاطر إلا أنه قد تظهر مخاطر لم يكن يتوقعها، وتقسم ديون أو قروض المصرف إلى ثلاثة أقسام:–

1– ديون أو قروض عادية لا يواجه المصرف أية مشاكل في استردادها .

2– ديون معدومة.

3– الديون المشكوك في تحصيلها وهي بين الديون العادية والديون المعدومة. (عبد الله ،1987، 152)

وهناك أعراض أو بوادر للديون المشكوك في تحصيلها منها

- بوادر عدم تعاون العميل مع المصرف وصعوبة الاتصال به.
- توقف المقترض عن تحريك حساب القرض.
- ظهور بوادر ضعف المركز المالي للعميل مما يعني ضعف مقدرته على الوفاء.
- انخفاض قيمة الضمانات المقدمة للمصرف.
- ظهور المشاكل الإدارية والمالية في نشاط العميل أو المقترض منها: (وفاة المقترض،إفلاس المقترض– هروب المقترض خارج البلاد) وهي ليس بالضرورة تشير إلى أن الحساب أو القرض قد أصبح مشكوك فيه وإنما هي مؤشرات الإدارة المصرف بضرورة مراقبة الحساب، لإيجاد العلاج المناسب في الوقت المناسب. (عبد الله،1988 ،214).

ويمكن تعريف الديون المشكوك في تحصيلها

هي الديون التي لم يقطع الأمل نهائياً في تحصيلها لعدم دفعها في الوقت المناسب لعدم مقدرة المدين على الدفع بسبب سوء ظروفه المالية والتجارية. بحيث يدعو إلى الشك في تحـــصيل تلك الديون كلهـا أو بعضها ويترتـــب عليها عبئاً محتملاً. (التميمي،2002، 50).

أما مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فهو

الأموال المخصصة لمجابهة الخسارة المتوقعة من عدم تحصيل ديون بعض العملاء مستقبلاً وبعبارة أخرى أنه مخصص لمقابلة انخفاض قيمة المدينين كما تظهر في الميزانية العمومية ويعتبر عبئاً على الأرباح.(رمضان وجودة، 2003 ،42).

ويحسب هذا المخصص أما عن طريق فحص كل حساب من حسابات المدينين على حدة ودراسة الظروف المحيطة بإمكانية تحصيله أو قد تتم عن طريق تقدير مبلغ معين.

وأن تكون المخصصات ليس اختيارا للإدارة المصرفية بل هو واجب تفرضه الأدوات المصرفية وتعليمات الجهة الرقابية وتؤكد عليه قواعد بازل والبنك المركزي أي أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هو تحكمي وجبري ونطبق أقليماً ودولياً.(عبد الفتاح،1999: 212).

أما الديون المشطوبة:

فهي الديون التي تفقد المؤسسة الأمل في تحصيلها بعد نفاذ الإجراءات والطرق التي سلكتها في سبيل تحصيلها ومنها الطرق الودية أو الإجراءات القانونية نتيجة لعدم وجود ما يغطي قيمة أو مبلغ الدين.

وبعبارة أخرى يعتبر الدين مشطوباً أذا نقطع كل أمل قانوني وعرفي أو مادي في تحصيله . (أسعد،2001، 77).

أسباب وحالات الديون المشطوبة والمشكوك في تحصيلها

أن أسباب عدم القدرة عن الدفع للعجز عن مقابلة الديون المستحقة على التجار بسبب:-

1- أما إلى تغير الأسعار لأسباب عديدة.

2- أما إلى الإسراف في الأنفاق زيادة عن ما ينتج من الإرباح.

3- وأما إلى سوء الإدارة وعدم التصرف الصحيح.

4- أو البيع بأسعار لا تغطي الكلف والمصاريف.

والحالات التي فيها الدين يكون مشطوباً متى ما يفقد كل أمل قانوني وعرفي أو مادي في تحصيله (الخزرجي،2004، 9).

تأثير تخصيص الديون المشكوك في تحصيلها والتي هي:

1- واجب الأخذ في الحسابات سواء تحقق ربح أو لم يتحقق .

2- يكون عبئ على الإيرادات ويؤدي إلى إنقاص الربح.

3- يؤدي إلى إنقاص الموجودات.

5- يؤدي إلى إنقاص حقوق المساهمين.

6- لا يجوز توزيعه على المساهمين لأنه لا يعتبر ربحاً متراكماً.

7- أن حجم تخصيص الديون المشكوك في تحصيلها يؤثر تأثيراً مباشراً على كمية الديون التي ستتحول الى نقد في الآجل القصير وبالتالي تؤثر مادياً على الوضع المالي الذي تصوره الميزانية.

8- أن الزيادة أو النقص المشكوك في تحصيله يؤثر تأثيراً مباشراً على صافي الربح الذي يصوره حساب الأرباح والخسائر لذا فأن ظهور رصيد التخصيص دون الحد المطلوب يؤدي الى أظهار أرباح صافية غير حقيقية وذلك جزءاً من تلك الأرباح يجب أن تحجز في مخصص الديون المشكوك فيها لمقابلة الخسارة المحتمل وقوعها في المستقبل فيما يخص المدينين وعلى العكس من ذلك فأن أظهار رصيد مخصص الديون المشكوك فيها أكثر مما هو مطلوب يعني احتجاز أرباح معدة للتوزيع عن التوزيع.

9- أن عدم أظهار المخصص بمبلغه الصحيح لا يحقق مبدأ تحميل كل سنة بما يخصها من المصاريف وآخذ ما يخصها من الإيرادات. (مهدي، بدون سنة ، 27).

معالجة الديون المشكوك في تحصيلها:

لن يتم التعرض لمعالجة الديون المشكوك فيها من النواحي المحاسبية المصرفية، أو من النواحي القانونية وإنما سيتم التعرض لبعض النقاط الهامة التي يوصي بإتباعها عن البدء في معالجة الديون المشكوك في تحصيلها ، أذ لاتوجد خطة واحدة فلكل حالة دين مشكوك فيه حالة معالجة خاصة يتبعها المصرف ومن هذه النقاط:-

- فحص ملف أئتمان العميل بدقة، للتعرف على الاخطاء أو الثغرات أولاً بأول.
- جمع كافة المعلومات الممكنة عن العميل ومركزه المالي.
- أعداد بيان بالأموال والأملاك الشخصية للعميل أو شركته وبيان الالتزام لدى المصارف الأخرى.
- الاستعداد لمناقشة برنامج التسوية مع العميل والاتفاق معه بخصوص برنامج السداد والمناقشة تكون مستندة على حقائق موضوعية ومعرفة بالنواحي القانونية والظروف الاقتصادية المحيطة.

والمصرف يجب أن يضع في أعتباره أن تصفية الضمان هو آخر شئ يمكن أن يلجأ أليه لأسترداد أمواله فقد تكون حالات تعثر بعض الديون ناتجة عن نقص معين في التمويل أذ لو قدمه المصرف، لساعد العميل على النهوض من جديد وأمكن تدعيم نشاطه وأسترداد أموال المصرف (سليمان، 1987 :ص17).

الائتمان المصرفي:

يحظى موضوع الائتمان المصرفي باهتمامات المسؤولين تجاه العمل المصرفي وليس الهاجس في أيجاد المقترض بل في كيفية السداد واسترداد القرض الذي سيتم منحه فمن الواضح أن المصرف عندما يقوم على الاقتراض عليه القيام بإجراءات دراسة عن وضع الزبون الأدبية ومقدرته على الاقتراض والملاءة المالية ونوع الضمانات المقدمة والظروف الاقتصادية.

والائتمان المصرفي:

هو الأموال المقرضة للأفراد وأصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعملات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ متفق عليها مقابل الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل على السداد بدون أي خسائر . (سعيد، 1996: 15-14).

وظائف العملية الائتمانية :

أن أهم وظائف العملية الائتمانية هي:-

1- البدء بالعمل وتحليل الأئتمان.

2- ضمان الأئتمان وتنفيذه ثم أدارته.

3- مراجعة الأئتمان.

4- تسديد الأئتمان.

وكل وظيفة من هذه الوظائف تعكس سياسة المصرف بخصوص الائتمان المضمون وكما هو محدد من قبل أعضاء مجلس الإدارة.(Rose:1999: 545).

المخاطر الائتمانية:

عمد المهتمون بالأمن المصرفي على تعريف المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتحديدها ومعرفة أسبابها وعناصرها وتقويمها وإيجاد الطرائق المناسبة لمحاولة قياسها وعمدوا فضلاً عن ذلك إلى تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف يومياً والتحوط لهذه المخاطر والعمل على جعل بيئة المصارف منطقة عمل صحية. (Bungo & Scott& Jack son,2002 p.4)

ويرى (Horcher) بأن المخاطرة هي احتمالية تحقق خسائر نتيجة لوقوع أحداث مثل التغير في أسعار السوق والإحداث الأخرى ذات احتمالية الحدوث المنخفضة التي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة، وتعد المخاطرة مثيرة للمشكلات بشكل خاص بسبب عدم امكانية التنبؤ بها ، بمعنى آخر أن المخاطرة عبارة عن تغير محتمل في الارباح. (Horcher,2005:p-p1-2).

وعرفت القاعدة المحاسبية رقم (10) المتعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق المخاطر المصرفية بأنها:-

المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لممارسة نشاطه وتشمل مخاطر السيولة والمخاطر الناشئة عن تقلبات أسعار صرف العملات وتقلب معدلات الفائدة ومخاطر الفشل المالي. (القاعدة المحاسبية رقم 10، 1998 : 3).

وقد وردت تصنيفات عديدة للمخاطر المصرفية ، منها ما ورد في اتفاقية بازل 11 حيث تفرق المصارف بصفة عامة بين **ثلاث أنواع رئيسية من المخاطر هي:- (حشاد، 2005 ،22).**

- مخاطر الائتمانCredit Risk: وتعرف بإنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزامه في المواعيد المحددة.
- مخاطر السوق Market Risk : وهي المخاطر المتعلقة بالايرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع.
- مخاطر التشغيل operation Risk:- وهي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل الداخلية والأفراد والنظم والتي تنشأ من أحداث خارجية.

وبما أن مخاطر الائتمان تعبر عن أحتمال عدم سداد العملاء ألتزاماتهم فقد أدرجت النسبة الآتية لخسائر القروض ولقياس المخاطر الائتمانية : (الشماع وعبد الله، 1990 ،99)

– فحص القروض المشكوك في تحصيلها / رصيد القروض.

حيث تقيس هذه النسبة مقدار المخصص للديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان الممنوح أذ ينبغي دراسة المخصص قبل التسهيلات الائتمانية. وكذلك يمكن أعتماد النسبة الآتية كمؤشر للتحفظ من الافلاس: (عبيد،2009: 143–144).

مخصص الديون المشكوك في تحصليها القروض أو الديون المتعثرة

حيث تقيس هذه النسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض المتعثرة أذ كلما ارتفعت هذه النسبة للقروض العاطلة أو المتعثرة أرتفعت بالمقابل نسبة المخصص.

وأن هذه النسب لأستخراج مجموعة من المؤشرات تساعد أدارة المصرف العليا في أتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيضها الى أقل حد ممكن وأدارة المخاطر على أسس سليمة.

وتستحوذ معالجة الديون المشكوك فيها على أهتمام كبير من السلطات الرقابية لأن تأثير مثل هذه الديون لا يقتصر على المصرف فحسب ، بل يمتتد ليصل الى الجهاز المصرفي ككل، لما ينتج عنها أثار سلبية تؤثر على الوضع المالي للمصرف.

ويحتل موضوع تكوين مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها الصدارة في مواجهة مخاطر الائتمان حفاظاً على حقوق المودعين والمتعاملين مع البنوك توافقاً مع مقررات بازل، وتلتزم البنوك بتكوين : مخصصات اللازمة التي تنزل من أرباح النشاط، وتتطلب أدارة الديون المتعثرة مصرفية بحيث تبرز بدائل عديدة في أوقات مبكرة لإقامة العميل المتعثر. (الشواربي، 2002 : 94).

ونرى أنه قد لايكون المقترض أو الدائن واقفاً تحت تهديد أي من هذه المخاطر وأنما هو في حالة حاجة الى سيولة نقدية لمواجهة عمليات أقراض جديدة أو الوفاء بالتزامات مالية تجاه الغير أو حتى مجرد الرغبة في زيادة رأسمالية وهذا يكون بيعه لسندات القروض خيراً من أن يطرح أسهماً جديدة لزيادة رأسمالية.

ومتى قام البنك ببيع سندات الدين الموجودة في حوزته فأنه يكون قد بدأ أول خطوة في عملية التوريق (أمين، 2006 : 6–8)

والتوريق هو توريق الديون وتحويل الديون الى أوراق مالية (السندات).(خليل، 2000، 50).

وكذلك عرفه الهندي التوريق هو تحويل القروض المصرفية المباشرة الى أدوت أو أوراق مالية (من أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق المال العالمية . (الهندي وعبد الله، 1995 : 14–15).

وأن ضعف الرقابة المصرفية على أداء المصرف له الدور الكبير في ظهور حالات التعثر، فالرقابة الداخلية داخل المصارف تعمل على ضبط العمل والتقيد بتنفيذ التعليمات الداخلية للمصرف والتعليمات والأوامر من السلطات االنقدية، وتتم الرقابة الخارجية على أداء المصارف من قبل السلطات النقدية للحد من المشاكل التي تواجه المصارف ، فوضع القيود على التدفقات النقدية الداخلية قصيرة الآجل فتقل من المخاطر التي تواجه النظام المصرفي وخاصة عندما يتم هروب رؤوس الأموال قصيرة الآجل الى الخارج بسبب بروز مشاكل وصعوبات أقتصادية.(الصادق ، 200: 60)

مفهوم رأس المال:-

يمكن تعريف رأس المال بأنه ((جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروح منه المطلوبات)) .(الزبيدي ، 2004: 416).

ويمكن أن نعرف رأس المال المصرفي بأنه رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والتي تدخل ضمن حقوق الملكية. (عبد الحميد، 2001: 86).

أهمية رأس المال:-

تبرز أهمية رأس المال الممتلك في أية منشأة أعمال من خلال مجموعة الوظائف التي يؤديها ويمكن تحديد أهم هذه الوظائف في المصارف كما يأتي:-

1- يستخدم رأس المال لشراء الموجودات الثابتة واللازمة لبدء المصرف في تأدية خدماته وتدعيم قدرته على الاستمرار بالعمل.

2- تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس إدارة المصرف حيث تحدد القوة التصويتية للمالكين بعدد الأسهم التي يمتلكها.

3- يعمل رأس المال على اسناد المصرف وترصين موقفه المالي في مواجهة الخسائر التشغيلية والناجمة عن ممارسة الأنشطة والفعاليات المختلفة .

4- لتدعيم ثقة العملاء والسلطات الرقابية بقدرة المصرف على تسديد التزاماته في الظروف غير الاعتيادية.

5- يستخدم في توضيف أمواله في مجالات الاقراض والاستثمار في بداية حياة المصرف، أذ لا يتوقع أن يحصل المصرف على مصادر تمويل وخاصة الودائع حال الاعلان عن تأسيسه. (الحسيني والدوري، 2006 :82).

وبعد أن تم أستعراض مفهوم رأس المال وكذلك مفهوم رأس المال المصرفي على وجه الخصوص نوضح هنا مفهوم كفاية رأس المال:

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكو وأدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فأن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر، ويؤدي الى جذب الودائع ويقود الى ربحية المصرف ومن ثم نموه. (السعودي،1999: 140).

ويرى (Hemple) أن كفاية رأس المال المصرفي تعني ((مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي المصرفي)(Hemple,1994:265) .

لذا تسعى المصارف لجعل رأس مالها كافياً وملائماً لقيامها بأنشطتها المختلفة في مجال الاقراض والاستثمار وقبول الودائع، فالمصارف غالباً ترفع رأسمالها من آجل التوسع في الاستثمار لتكون قادرة على أقناع مالكي الآسهم بأنهم قادرون على دعم التوسع. (Mason,1981:204).

وتستند أهمية كفاية رأس المال الى ضرورة تأمين الضمان والأمن الكافي لأصحاب الودائع والدائنين، مع المحافظة على عائد معقول للمساهمين ، وبدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحتل أهمية متزايدة نظر لتنامي

فعاليات المصارف التجارية وتوسعه في الاقراض دون أن يصاحب ذلك زيادة متسعة في رأسمالها، أدى ذلك التوسع وما نجم عنه من مخاطر الى بروز أزمة الديون العالمية وتأثير العديد من المصارف العالمية بذلك، وقد دفعت هذه التطورات السلطات الرقابية نحو مزيد من التشدد في إجراءات الرقابية وتطوير أساليب ومعايير جديدة لها لمساعدة المنشأت المصرفية في تجنب الوصول الى مرحلة أخفاق.(الشماع، 1990: 101).

ويعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي وأتجاه البنوك الى تدعيم مراكزها المالية – أحد الاتجاهات الحديثة في أدارة البنوك وفي أطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم الى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الأتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية ووضعت أتفاقيات بازل Basel Accords للرقابة المصرفية وتتضمن بازل 1، بازل ∏ وبازل 111 والاخيرة هي التحديث الجديد لاتفاقيات بازل.

حيث كان أهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية بأصدار أسس ادارة مخاطر الائتمان وتتضمن للمصارف المحافظة على تسهيلاتها الائتمانية بدرجة عالية من الأمان وبعيداً عن المخاطر (الرواشدة ،2000: 33).

وفيما يتعلق بالسمات الرئيسية لتقريري لجنة بازل ، فأنه من الاهمية الأشارة الى أهداف بازل 11 حيث تسعى نحو:

(الحصاونة، 2007: 50).

- تحسين الشفافية والافصاح عن المخاطر.
- تطبيق الأطار الجديد الذي يؤدي الى المحافظة على مستويات كفاية رأس المال لتتواءم مع المخاطر المحتماة وتغيير الأعمال المصرفية .
- تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي، بوجود نظام مصرفي قائم على مصارف ذات رؤوس أموال متينة وقادرة على أدارة المخاطر المصرفية وفق مبادئ سليمة .
- تحسين المنافسة في الصياغة المصرفية.(SAP Group Agency,2005,p.8).
- كذلك العمل على تشجيع المصارف في إدارة مخاطرها وخاصة أدارة المخاطر الائتمانية وأستحداث أساليب لقياسها مثل تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر والذي له ميزة خاصة ويتحقق ذلك من خلال أركان ثلاثة هي الحد الادنى لمتطلبات رأس المال والمراجعة الأشرافية وأنضباط السوق.(Jaime,2003,p.2). ونتيجة للآزمة المالية الاخيرة أتفق القائمون على لجنة بازل 111 للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة التي من شأنها العمل على زيادة رأس المال بمقدار يزيد 3 أضعاف حجم رأس المال الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كأحتياطي، ويتمثل العنصر المحوري في الأئتمان الجديد في ألزام المصارف برفع قيمة الأسهم التي تعد أقل صور رأس المال من حيث المخاطرة الى 7% من الآصول بدلاً من 2% وبجانب المتطلبات الأخرى الرامية لحماية المصارف من المخاطر، من الممكن أن تبدل هذه الاجراءات أسلوب عمل المصارف.

وأن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد طالت المصارف بضرورة الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال لايقل عن 8% وتم تحديده في العراق بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي (قاعدة حساب كفاية رأس المال) على وفق أطار لجنة بازل منذ عام (1994) بـ 15%، وبموجب قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 هو 12%.

وذلك لتغطية مخاطر الائتمان، أي أحتمال تحقق الخسارة نتيجة ذلك ، لذا لابد من تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية وبالتالي تخفيض هامش الخسارة الناجمة عنها، وبأمكان أدارة المصرف أن تحقق أذا كانت علامة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة وتتمتع بمقدرة على المتابعة ومراقبة القرض بعد منحه والتأكد من الأنشطة التي أستعمل فيها. (الشمري، 2006، 72).

ولاستخراج كفاية رأس المال = $\frac{\text{أجمالي رأس المال (رأس مال الأساسي + رأس المال المساند)}}{\text{مجموع الموجودات الخطرة داخل الميزانية + مجموع الموجودات المرجحة خارج الميزانية}} X100\%$

وتعكس نسبة كفاية رأس المال مدى قدرة وكفاءة رأس مال المصرف في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة .(أبو نايلة ، 2005، 66).

ويرى الباحث أن هذه النسبة أذ انخفضت عن النسبة المقررة من البنوك المركزية والمعتمدة على مقررات بازل يقضي قيام المصرف بزيادة رأس ماله ليصل إلى النسبة المعتمدة.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

خصصنا هذا المبحث لتحليل مؤشر معيار كفاية رأس المال المصرفي للمصارف العراقية عينة البحث للسنوات 2007،2008 ،2009 فضلاً عن بيان أثر مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال وما يترتب على ذلك من تدعيم مصداقية النظام المالي المصرفي فضلاً عن استقراره وسلامته بشكل عام.

ويوضح الجدول الآتي نتائج تحليل معيار كفاية راس المال المصرفي للمصارف عينة البحث أذ حددت لجنة بازل نسبة 8% كحد أدنى لرأس المال الممتلك الى مجموع الموجدات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية وخارجها وفيما

يخص التجربة العراقية فقد أقر البنك المركزي العراقي على وفق أطار لجنة بازل الحد الأدنى لتطبيق نسبة كفاية راس المال على المصارف العراقية كلها بـ (15%) التي خفضت لاحقاً الى(12%) للمصارف الحكومية فقط.

نسب كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث للفترة 2007 ولغاية 2009 والوسط الحسابي والانحراف المعياري

نسبة كفاية رأس المال / السنوات	مصرف الرافدين	مصرف بغداد	مصرف الخليج	مصرف الاستثمار العراقي	المتوسط العام
2007	%4	%444	%91	%129	
2008	%10	%90	%200	%260	
2009	%51	%19	%30	%200	
M.(الوسط الحسابي)	21.67	184.33	107.00	196.33	127.33
s.d (الانحراف المعياري)	25.58	227.66	86.12	65.33	101.17

ويتضح من الجدول نسب كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث للسنوات 2009،2008،2007، ففي مصرف الرافدين بلغت أعلى نسبة (51%) وفي مصرف بغداد أعلى نسية لكفاية رأس المال بلغت 444% ومصرف الخليج 200% أما في مصرف الاستثمار العراقي فقد بلغت أعلى نسبة لكفاية راس المال 260% أما أقل نسبة لكفاية رأس المال فبلغت 4% في مصرف الرافدين و 19% لمصرف بغداد وفي مصرف الخليج 30% اما مصرف الأستثمار فقد بلغت 129%.

ويلاحظ أن أعلى وسط حسابي تحقق لهذه السنوات هو في مصرف الآستثمار العراقي وبلغ (196.33%)وبانحراف معياري بلغ مقداره (65.33%) وذلك نتيجة لارتفاع حجم رأس المال الى الموجودات الخطرة من سنة لأخرى أي أن الزيادة في رأس المال أكبر قياساً بالموجودات الخطرة وهذا مما يدلل على ارتفاع كفاية رأس المال سواء في المصارف الحكومية أو المصارف الأهلية ومما يؤكد السياسة التحفيضية العالية التي تتبعها المصارف العراقية عموماً وأرتفاع الآمان فيها.

كما نلاحظ الاختلاف في المتوسط السنوي على مستوى جميع المصارف عينة البحث. وأن المصارف التي تتمتع برأس مال ضخم تكون قادرة على زيادة قروضها وسلفياتها وكذلك زيادة قدرة المصرف على أستيعاب الخسائر أي امتصاص الخسائر، أذ أن رأس المال يعتبر عنصر حيوي من عناصر توفير الحماية للمودعين من أي خسائر قد تحدث أو الفشل في تحصيل القروض. ولتغطية مخاطر الائتمان، أي احتمال تحقق الخسارة لابد من تخفيض مخاطر الائتمان وبالتالي تخفيض هامش الخسارة الناجمة عنها فيتم تكوين مخصص الديون المشكوك فيها لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء أعدام بعض الديون المشكوك في تحصيلها ويتم تكوينها بأن يقتطع المصرف كل عام نسبة مئوية من أرباحه، يقدرها على حجم الديون التي يشك في إمكانية تحصيلها ويضيفها الى هذا المخصص، ومن جانب أخر فأن المصارف قد تغالي في تكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وهو ما ينطوي على أحتياطيات مستترة تدعيماً للمركز المالي للمصرف نظراً لطبيعة عملياته، وتعرضها لمخاطر متعددة وبما أن مخاطر الائتمان تعبر عن أحتمال عدم سداد العملاء ألتزاماتهم فيمكن أستخدام مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض لقياس المخاطر لخسائر القروض .

أولاً:- مصرف الرافدين

((مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض)) لمصرف الرافدين

البند / السنة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	اجمالي القروض	المؤشر
2007	28228104260	742685308000	%3.8
2008	39555094678	1504634550000	%2.62
2009	39476146368	1645400888000	%2.4

وفي الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة كانت في سنة 2007 بلغت 3.8% وأن زيادة هذا المؤشر يعني أنخفاض المخاطر الائتمانية ، ونلاحظ أن النسبة قد أنخفضت في عام 2008، 2009 حيث نرى أن الفرق هو زيادة في أجمالي القروض بين عام 2007 ،2008 هو (761949242000) دينار وبين 2008 و2009 هو

(140766338000) دينار وتجدر الاشارة الى أن أدارة المصرف قد انتهجت سياسة تحويطية بزيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار (11326990418) دينار بين العام 2007 و2008 أما بين 2007 و2009 فالزيادة كانت (11248042108) دينار.

وكذلك يمكن أعتماد نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون المتعثرة كمؤشر للتحفظ من الأفلاس:

((نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون المتعثرة))

البنـــــــد / السنة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	ديون متأخرة التسديد	المؤشر
2007	28228104260	91173713834	%31
2008	39555094678	87933592309	%45
2009	39476146368	88708766338	%44.5

يشير ارتفاع هذا المؤشر عن معيار التحليل المالي إلى انخفاض المخاطرة الائتمانية للمصرف بسبب اتخاذ المصرف للإجراءات الاحترازية لمقابلة الديون المتأخرة التسديد، ومن الجدول السابق نلاحظ أن النسبة بلغت في العام 2007 (31%) وارتفعت في العام 2008 إلى 45% بسبب انخفاض واضح في الديون المتأخرة التسديد من (91173713834) دينار إلى (87933592309) دينار وأن المؤشر قد أنخفض للعام 2009 إلى 44.5% وذلك بسبب ارتفاع في الديون المتأخرة التسديد من (87933592309) دينار إلى (88708766338) دينار حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر عن معيار التحليل المالي إلى انخفاض المخاطر الائتمانية والعكس صحيح حيث انخفاض المؤشر يشير إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية حيث يتم اعتماد النسب المحددة في اللائحة الإرشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي.

ثانياً:- مصرف بغداد

((مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض)) لمصرف بغداد

البند / السنة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	اجمالي القروض	المؤشر
2007	3135819000	52663889000	%6
2008	1097341000	45576096000	%2.4
2009	911500000	77621978000	%1.2

من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة كانت في سنة 2007 بلغت 6% وأن زيادة هذا المؤشر يعني أنخفاض المخاطر الأئتمانية ويث نرى أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام 2007 كان هو أعلى من السنوات الباقية حيث بلغ (3135819000) دينار بينما في عام 2008 (1097341000) دينار ولذلك أنخفضت نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض في العام 2008 الى 2.4% وفي العام 2009 نلاحظ أنخفض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى (911500000) دينار بحيث أصبح المؤشر 1.2% وهذا يبين أرتفاع المخاطر الائتمانية.

((مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون المتعثرة)) مصرف بغداد

البند / السنة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	ديون متأخرة التسديد	المؤشر
2007	3135819000	10886953000	%28.8
2008	1097341000	13173246000	%8.3
2009	911500000	5455345000	%16.7

ومن الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة بلغت في سنة 2007 بمقدار 28.8% بسبب أرتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نسبة الى الديون المتأخرة السداد أما في العام 2008 فقد أنخفض المؤشر الى 8.3% بسبب أرتفاع الديون المتعثرة من (10886953000) دينار في العام 2007 الى (13173246000) دينار في العام 2008 مع أنخفاض في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى (1097341000) دينار. أما في سنة 2009 فقد بلغت النسبة (16.7%) وذلك بسبب أنخفاض الديون المتأخرة التسديد (5455345000) دينار. وهذا مما يدلل على أن ارتفاع المؤشر يعني أنخفاض في المخاطر الائتمانية وكما بينا.

ثالثاً:- مصرف الخليج

((مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض)) لمصرف الخليج

البند / السنة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	اجمالي القروض	المؤشر
2007	2018000000	4953000000	%41
2008	6120000000	9322000000	%66
2009	6630000000	14988000000	%44

ونلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة تحققت هي في سنة 2008 وبلغت (66%) وذلك لأرتفاع مخصص اليون المشكوك في تحصيلها من (2018000000)دينار لسنة 2007 الى (6120000000) دينار لسنة 2008، ونلاحظ أن المخاطر الأئتمانية في سنة 2008 قد أنخفضت بأرتفاع المؤشر لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى أجمالي القروض، أما في العام 2009 فنلاحظ النسبة كانت 44% بسبب زيادة أجمالي القروض الى (14988000000) دينار مما أدى الى أنخفاض المؤشر .

((مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون المتعثرة)) مصرف الخليج

البند / السنة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	ديون متأخرة التسديد	المؤشر
2007	2018000000	2162000000	%93
2008	6120000000	4196000000	%146
2009	6630000000	3682000000	%180

من الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة تحققت في عام 2009 وبلغت 180% بسبب أرتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيله الى (6630000000)دينار نسبة الى الديون المتأخرة السداد والتي بلغت (3682000000) دينار مما يدل على أن أدارة المصرف تتبع سياسة تحويطية واحترازية لمواجهة مخاطر الائتمان،ونرى في العام 2008 قد أنخفضت النسبة الى 146% وذلك بسبب أرتفاع الديون المتعثرة الى (4196000000) دينار أما في سنة 2007 فقد أنخفض المؤشر الى 93% وذلك بسبب الانخفاض الذي حصل في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والذي بلغ (2018000000) دينار.

رابعاً:- مصرف الاستثمار العراقي

((مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض)) لمصرف الاستثمار العراقي

البند / السنة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	اجمالي القروض	المؤشر
2007	9481000000	18274000000	%52
2008	14232000000	6012000000	%237
2009	9261000000	11603000000	%80

ونلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة تحققت هي سنة 2008 حيث بلغت 237% وذلك بسبب أرتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والتي بلغت (14232000000) دينار نسبة أجمالي القروض والبالغة (6012000000) دينار ، وأن هذا مؤشر على أنخفاض المخاطر الائتمانية.

أما في العام 2009 فنلاحظ أنخفاض نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى أجمالي القروض الى 80% وذلك بسبب أنخفاض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى (9261000000) دينار وأرتفاع اجمالي القروض الى (11603000000) دينار.

وفي العام 2007 فنلاحظ بلغت النسبة 52% وذلك بسبب ارتفاع إجمالي القروض إلى (18274000000) دينار مما يدلل على ارتفاع المخاطر الائتمانية لهذا العام.

((مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون المتعثرة)) مصرف الاستثمار))

البند / السنة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	ديون متأخرة التسديد	المؤشر
2007	9481000000	5718000000	%166
2008	14232000000	12333000000	%115
2009	9261000000	9261000000	%100

من الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة تحققت في عام 2007 وبلغت 166% بسبب انخفاض الديون المتأخرة السداد قياساً لبقية السنوات، وحيث نلاحظ ارتفاع الديون المتعثرة والمتأخرة السداد في عام 2008 وبلغت (12333000000) دينار وبنسبة 115% قياساً لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها والذي يشكل (14232000000) دينار.

أما في العام 2009 فنلاحظ أن النسبة قد انخفضت إلى 100% وذلك بسبب انخفاض الديون المشكوك في تحصيلها إلى (9261000000)دينار والديون المتعثرة (9261000000) دينار.

وهذا مما يدلل على أنه كلما ارتفعت النسبة حيث يتم اعتماد النسب المحددة في اللائحة الإرشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي دلل على انخفاض المخاطر الائتمانية وأن إدارة المصرف تتبع سياسة تحويطية واحترازية لمواجهة المخاطر الائتمانية.

مناقشة النتائج الإحصائية (أثر مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال) :-

أولاً:- الارتباط :Correlations

لمعرفة ما أذا كانت هناك علاقة بين المتغير المستقل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والمتغير التابع (كفاية رأس المال) للمصارف عينة البحث تم استعمال معامل الارتباط (بيرسون) ثم استعمال اختبار (T) لتحديد وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معين أو عدم وجودها بين المتغير المستقل والمتغير التابع إذ تكون هذه العلاقة موجودة أذا كانت قيمة (T)المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولة أو تسويتها وتكون هذه العلاقة غير موجودة أذا كانت قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمة (T) الجدولية وفيما يأتي عرض النتائج لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للمصارف عينة البحث:

أولاً: مصرف الرافدين

أن نتيجة الارتباط بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال لمصرف الرافدين كان 0.593 . مما يدل على وجود ارتباط بين المتغيرين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمصرف الرافدين وبين كفاية رأس المال وكما مبين في الجدول الآتي:-

مصرف الرافدين/Correlations

		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	ك. ر. م
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	Pearson Correlation	1.000	.593
	Sig .(2-tailed)	.	596
	N	3	3
ك. ر. م	Pearson Correlation	593.	1.000
	Sig .(2-tailed)	.596	.
	N	3	3

ويتضح من الجدول الآتي الذي يبين نتائج الارتباط الخطي البسيط لمعيار كفاية رأس المال ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها أن القيم التائية المحسوبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها كان 9.562 وهو أكبر القيمة التائية الجدولية

وهي 4.303 عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية df(2)، أي أن العلاقة معنوية وذات أثر معنوي بين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال.

مصرف الرافدين / T-Test

One- Sample Statistics

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	3	35753115	6516969.95	3762574.4
ك. ر.م	3	21.67	25.58	14.77

One- Sample Test

	Test Value=0					
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95%Confidence Interval Of the Difference	
					Lower	UPPER
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	9.502	2	.011	35753114.7	19564064	51942165
ك. ر. م	1.467	2	.280	21.67	-41.88	85.21

ثانياً:- مصرف بغداد

أن نتيجة الارتباط بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال لمصرف بغداد هو 0.997 وكما مبين في الجدول وهو ارتباط قوي بين المتغيرين.

مصرف بغداد/Correlations

Correlations

		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها / بغداد	ك. ر. م.بغداد
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بغداد	Pearson Correlation	1.000	997.
	Sig .(2-tailed)	.	.052
	N	3	3
ك. ر. م بغداد	Pearson Correlation	997.	1.000
	Sig .(2-tailed)	.052	.
	N	3	3

ويتضح من الجدول الأتي والذي يبين نتائج الارتباط الخطي البسيط لمعيار رأس المال ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها في مصرف بغداد أن القيم التائية المحسوبة هي 2.407 أقل من القيمة التائية الجدولية البالغة 4.303 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 2 مما يدلل على أن أثر العلاقة غير معنوي بالرغم من وجود أرتباط بيرسون قوي بين المتغيرين.

مصرف بغداد / T-Test

One- Sample Statistics

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	3	1714886.7	1234066.75	712488.77
ك. ر.م	3	184.33	227.66	131.44

One- Sample Test

	Test Value=0					
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	59%Confidence Interval Of the Difference	
					Lower	UPPER
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	2.407	2	.138	1714886.67	-1350705	4780478.4
ك. ر. م	1.402	2	.296	184.33	-381.21	749.88

ثالثاً:- مصرف الخليج

من الجدول الأتي يتضح أن الارتباط بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال كان 0.061 أي يوجد ارتباط لكنه ضعيف بين المتغيرين.

مصرف الخليج/Correlations

Correlations

		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	ك. ر. م
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	Pearson Correlation	1.000	.061
	Sig .(2-tailed)	.	.961
	N	3	3
ك. ر. م	Pearson Correlation	.061	1.000
	Sig .(2-tailed)	.961	.
	N	3	3

أما نتائج الارتباط الخطي البسيط لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومعيار كفاية رأس المال لمصرف الخليج وكما موضحة في الجدول الأتي نلاحظ أن القيم التائية المحسوبة 3.372 أقل من القيم التائية الجدولية 4.303 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 2، وهذا يعني عدم وجود علاقة أرتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرين.

مصرف الخليج / T-Test

One- Sample Statistics

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	3	4922666.7	2528406.88	1459776.4
ك. ر.م	3	107.00	86.12	49.72

One- Sample Test

	Test Value=0					
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	59%Confidence Interval Of the Difference	
					Lower	UPPER
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	3.372	2	.078	4922666.67	-1358244	11203578
ك. ر. م	2.152	2	163.	107.00	-106.94	320.94

رابعاً:-مصرف الاستثمار العراقي

من الجدول الآتي نلاحظ أن الارتباط بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال كان 0.819 أي أن الارتباط قوي بين المتغيرين.

مصرف الاستثمار العراقي/Correlations

Correlations

		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	ك. ر. م
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	Pearson Correlation	1.000	.819
	Sig .(2-tailed)	.	.389
	N	3	3
ك. ر. م	Pearson Correlation	.819	1.000
	Sig .(2-tailed)	.389	.
	N	3	3

أما نتائج الارتباط الخطي البسيط لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومعيار كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي وكما موضح في الجدول الأتي نلاحظ أن القيم التائية المحسوبة كانت 6.778 وهي أكبر من القيم التائية الجدولية والبالغة 4.303 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية2، وهذا يعني وجود علاقة ذات أثر معنوي بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار / T-Test

One- Sample Statistics

	N	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	3	10991333	2808654.54	1621577.5
ك. ر.م	3	196.33	65.58	37.86

One- Sample Test

	Test Value=0					
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	59%Confidence Interval Of the Difference	
					Lower	UPPER
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	6.778	2	.021	10991333.3	4014248.7	1796418
ك. ر. م	5.186	2	.035	196.33	33.43	359.24

ثانياً: الانحدار Regression

لمعرفة ما أذ كان هناك تأثير للمتغير المستقل (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) في المتغير التابع المتمثل بـ (نسبة كفاية رأس المال) تم أستخدام الانحدار الخطي البسيط الذي أسفرت نتائجة عن ما يأتي:-

أولاً:- مصرف الرافدين

يلاحظ من جدول الانحدار لمصرف الرافدين والذي يبين الأثر ذات دلالة أحصائية بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال حيث أن القيم الفائية المحسوبة البالغة 9.543 أكبر من القيم الفائية الجدولية البالغة 9.28 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 1 ومعامل تحديد (0.352) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة أحصائية بين المتغيرين.

Regression/ مصرف الرافدين

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مخصص . ديون مشكوك في تحصيلها[a]		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: ك.ر.م

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error the Estimate
1	.593[a]	.352	-.296	29.12

a. predictor:(Constant) مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها

ANOVA [b]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1Regression	8093.27	1	460.581	9.543	0.596[a]
Residual	848.085	2	848.085		
Total	1308.667	3			

a. predictors: (Constant) مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها

b- Dependent Variable: ك. ر. م

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficient		Standardized C0fficients	t	Sig
	B	Std .Error	Beta		
1 (Constant)	-61.588	114.217		-.539	.685
مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها	2.329E-06	.000	.593	.737	0.596

a- Dependent Variable

ثانياً:- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول الأتي أن نتائج الأنحدار الخطي البسيط لمصرف بغداد هو أن القيم الفائية المحسوبة كانت 150.985 وهي أكبر من القيمة الفائية الجدولية البالغة 9.28 عتد مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1) ومعامل تحديد (.993) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة أحصائية .

Regression /مصرف بغداد

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مخصص . ديون مشكوك في تحصيلها[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variableك.ر.م

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error the Estimate
1	.997[a]	.993	.987	26.12

a. predictor:(Constant مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها

ANOVA [b]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1Regression	102978.62	1	102978.623	150.985	.052[a]
Residual	682.044	1	682.044		
Total	103660.67	2			

a. predictors: (Constant) مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها

b- Dependent Variable: ك. ر. م

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficient		Standardized C0fficients	t	Sig
	B	Std .Error	Beta		
1 (Constant)	-130.989	29.764		-4.401	.142
مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها	1.839E-04	.000	.997	12.288	.052

a- Dependent Variable

ثالثاً:- مصرف الخليج

يلاحظ من الجدول الأتي أن نتائج الأنحدار الخطي البسيط لمصرف الخليج أن القيمة الفائية المحسوبة كان 0.004 وهي أقل من القيمة الفائية الجدولية البالغة 9.28 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1) ومعامل تحديد 0.004 وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة أحصائية بين المتغيرين.

Regression/ مصرف الخليج

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مخصص . ديون مشكوك في تحصيلها[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: ك.ر.م

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error the Estimate
1	[a]061.	.004	-.993	121.57

a. predictor:(Constant) مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها

ANOVA [b]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1Regression	54.354	1	54.354	.004	.691[a]
Residual	14779.646	1	14779.646		
Total	14834.000	2			

a. predictors: (Constant) مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها

b- Dependent Variable: ك. ر. م

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficient		Standardized C0fficients	t	Sig
		B	Std .Error	Beta		
1	(Constant)	96.850	181.489		.534	.688
	مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها	2.062E-06	.000	.061	.061	.961

a- Dependent Variable

رابعاً: مصرف الاستثمار العراقي

يلاحظ في جدول الانحدار لمصرف الاستثمار العراقي أن نتائجة كانت القيمة الفائية المحسوبة هي 12.037 وهي أكبر من القيمة الفائية الجدولية البالغة 9.28 عتد مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1) ومعامل تحديد (.671) وهذا يدل على وجود تأثير ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

مصرف الخليج /Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مخصص . ديون مشكوك في تحصيلها[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: ك.ر.م

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error the Estimate
1	.819[a]	.671	.341	53.22

a. predictor:(Constant مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها

ANOVA [b]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1Regression	34093.14	1	5768.304	12.037	.389[a]
Residual	2832. 362	1	2832.362		
Total	8600.667	2			

a. predictors: (Constant) مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها

b- Dependent Variable: ك. ر. م

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficient		Standadized C0fficients	t	ig
	B	Std .Error	Beta		
1 (Constant)	-13.832	150.440		-.092	.942
مخصص .ديون مشكوك في تحصيلها	1.912E-05	.000	.819	1.427	.389

a- Dependent Variable

المبحث الرابع:- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات:

بعد أن قام الباحث بعرض الدراستين النظرية والتحليلية وفي ضوء تحليل نتائج البحث التي إجراها الباحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:-

1- يعتبر رأس المال المصرف عنصراً مهماً من عناصر تقليل المخاطر الأئتمانية وكذلك يعتبر رأس المال المصرفي الأخير الذي يستند عليه المصرف في أسترداد القرض أذا تعثرت الشركة المقترضة ، وعدم قدرة المصرف على تحديد حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها يؤدي الى تحميل رأس المال عبئ الخسائر الناجمة على القروض المتعثرة.

2- من خلال تحليل معيار كفاية رأس المال المصرفي للمصارف عينة البحث وفق ما أقره البنك المركزي العراقي تبين أن مصرف الرافدين حقق أعلى نسبة كفاية رأس المال (51%) في سنة 2009 أما مصرف بغداد حقق نسبة (444%)لسنة 2007 بينما مصرف الخليج حقق نسبة(200%)لسنة 2008 ومصرف الاستثمار العراقي بلغت أعلى نسبة كفاية رأس المال (260%) في سنة 2008.

أما أقل نسبة لكفاية رأس المال فبلغ (4%) لمصرف الرافدين سنة 2007 وفي مصرف بغداد بلغت (19%) لسنة 2009 بينما في مصرف الخليج بلغت (30%) لسنة 2009 وفي مصرف الاستثمار العراقي بلغت (129%) لسنة 2007.

ونلاحظ أن أعلى وسط حسابي تحقق لهذه السنوات هو في مصرف الاستثمار العراقي وبلغ (196.33) وبأنحراف معياري مقداره (65.33) وذلك نتيجة الزيادة في رأس المال الى الموجودات الخطرة وهذا مما يدلل على أرتفاع كفاية رأس المال في المصارف الحكومية والمصارف الاهلية.

وأن المصارف التي تتمتع برأس مال ضخم تكون قادرة على زيادة القروض وقدرة أستيعاب المصرف للخسائر وتوفير الحماية للمودعين وتغطية المخاطر وهذا يعني أن أدارة المصارف أتخذت سياسة تحفيظية أحترازية.

3- من خلال تحليل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وقياس المخاطر نسبة الى إجمالي القروض وكذلك نسبة الى الديون المشكوك في تحصيلها والمتعثرة تبين أن أرتفاع هذا المؤشر عن معيار التحليل المالي وفق النسب المحددة في اللائحة الأرشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي يؤدي الى أنخفاض المخاطر الأئتمانية والعكس صحيح، وهذا يدلل على أن أدارة المصارف تتبع سياسة تحويطية وأحترازية لمواجهة المخاطر الأئتمانية (الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها).

4- ظهرت نتائج التحليل الأحصائي لقياس أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال الأتي:-

أ- **الأرتباط:** ظهرت هنالك علاقة أرتباط بين المتغيرين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال لمصرف الرافدين وذات دلالة معنوية أي ذات أثر بين المتغيرين بالاعتماد على أختيار T لقياس الأثر.

أما في مصرف بغداد:- فأن نتيجة الارتباط بين المتغيرين كان قوي ألا أن الأثر كان غير معنوي.

في حين مصرف الخليج: كان الارتباط ضعيف بين المتغيرين ولا يوجد دلالة معنوية بينهم.

أما مصرف الاستثمار العراقي: فكان الارتباط بين المتغيرين قوي وذات دلالة معنوية.

ب- الأنحدار الخطي البسيط: كان الأنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال في مصرف الرافدين ومصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي ذات دلالة معنوية وأثر للمتغيرين.

وهذا ما يدلل من نتائج التحليل الاحصائي على الفرضية بوجود علاقة معنوية بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال.

ثانياً:- التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي تساعد ويمكن الاستفادة منها في الواقع العملي للمصارف عينة البحث والمصارف الأخرى على وجه العموم وكما يأتي:-

1- ضرورة تحديث وتطوير أدارة المخاطر الأئتمانية.

2- نهج سياسة أئتمانية تقوم على تجزئة المخاطر المقبولة وذلك بوضع حد أعلى للسلفيات والقروض التي يمنحها.

3- توزيع القروض والسلفيات على الأنشطة المختلفة لتلافي الأثار السلبية التي تنتج عن التراجعات الاقتصادية لنشاط ما .

4- الاهتمام بالاشراف على تنفيذ حدود وشروط وضمانات الموافقة الائتمانية والاستعلام عن حالة الزبون ومراعاة أخذ الضمانات .

5- لغرض الحد من خسائر الأئتمان ومخاطره فعلى المصارف أن تضع سياسة تحويطية وأحترازية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها نسبة الى اجمالي القروض وكذلك نسبة الى الديون المشكوك في تحصيلها والمتعثرة وذلك لتخفيض الخسارة التي أحتمال أن تحقق ويتم أقتطاع المصرف كل عام نسبة مئوية من أرباحه يقدرها على حجم الديون المشكوك فيها، ومن جانب آخر فأن المغالاة في تكوين مخصصات الديون المتعثرة ينطوي على تكوين احتياطات مستترة ولذلك يمكن أستخدام مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها الى أجمالي القروض لقياس المخاطر لخسائر القروض وكذلك نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون المتعثرة للتحفظ من الافلاس.

6- العمل على زيادة رأس المال بشكل يتلاءم مع الزيادة الحاصلة في الموجودات وبالتالي يضمن تحقيق الزيادة في نسب كفاية رأس المال.

7- قيام البنك المركزي العراقي بأعادة تكوين رأس مال المصارف المتعثرة أذ تبين قد يؤدي التعثر الى تأكل رأس مال المصرف، ودعم البنك المركزي المصارف المتعثرة وأقراضها حتى تستطيع هذه المصارف للنهوض مرة أخرى.

8- الأفصاح عن نشاط المصرف، واضافة بعض التفاصيل عن مكونات رأس المال الممتلك وكذلك الاحتياطات الى الميزانية العمومية ضمن التقرير السنوي ليعطي صورة واضحة وافصاح عن نشاط المصرف.

9- امكانية تفصيل دور الرقابة والتدقيق الداخلي بتوفير ملاكات متخصصة وذات خبرة عالية لها دور فاعل في أتخاذ القرارات وبتنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات.

10- قيام الجهات المختصة بتوفير أركان الافادة من نشاط التوريق / ومنها وضع الضوابط اللازمة المنظمة للتوريق وتطوير السوق المالي العراقي ليشمل الأوراق المالية المضمونة بالموجودات والعمل من أجل تأسيس مؤسسات محلية لتصنيف الائتمان تساعد المستثمر في قياس مخاطر الأوراق المالية وهذا بدوره سيدفع المصارف إلى توظيف الأموال وبحدود النسب القانونية كما أن وجود مؤسسات التصنيف المحلية سيسهم في فتح التصنيف الائتماني اللازم لطالب القروض عن طريق تحديد الجدارة الائتمانية لهم وهذا بدوره سيساعد المصارف في عملية اتخاذ القرار الائتماني الصحيح.

11- أشراف البنك المركزي العراقي بشكل واسع النطاق على المصارف ويتم تعزيز الإشراف المصرفي من خلال الأتي:-

أ- استخدام منهجية للتقييم الذاتي الذي يتوافق مع مبادئ بازل الرئيسية.

ب- تقديم القوانين المحاسبية للمصرف والتي تنطبق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي .

جـ- تنفيذ فعال للمعايير التحويطة بما في ذلك الحدود الزمنية للالتزام والمتابعة .

د- وضع الخطوات الرئيسية عند تقييم المصارف من حيث (نوع الأصول،ملائمة رأس المال،جودة الإدارة، الإيرادات، السيولة، الحساسية).

وهذه الإجراءات يجب أن تكون جنب إلى جنب مع إجراءات مماثلة فيما يخص البنوك المملوكة للدولة.

12- وضع منشآت تدريبية خاصة مثل معهد مصرفي للتطوير وتنفيذ برنامج تدريبي لتدريب الكوادر.

المصادر

القوانين والوثائق الرسمية

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، اللائحة الآرشادية، 2005.

2- التقارير السنوية والبيانات المالية للمصارف عينة البحث للسنوات (2007، 2008، 2009).

3- قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 الصادر بموجب جريدة الوقائع العراقية بالعدد (3984).

4- القاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، 1998.

المصادر العربية

1- أبو نايلة، أزهار حسن علي، الائتمان المصرفي تبني تحديات المخاطر وسبل المعالجة، دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد،2005.

2- أسعد ، عبد اللطيف، كيف فشل بنك الاعتماد والتجارة الدولي، مجلة البنوك في الأردن، العدد التاسع عشر، حزيران،2001.

3- أمين، أشرف أحمد محمد، مدخل مقترح لمعالجة المشاكل المحاسبية المتعلقة بالتوريق، دراسة مقارنة، جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه، 2006 .

4- التميمي، تيسير، مخصصات الديون والخصوصية الفلسطينية، مجلة البنوك في فلسطين، مقال العدد16، أيلول، تشرين الاول ،2002.

5-الحصاونة، احمد سليمان، المصارف الإسلامية تحديات العولمة- أستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديثة، الاردن، عمان، ط1، 2007.

6- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن، أدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر ، عمان الاردن ،2000.

7- حشاد، نبيل، دليلك الى أدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل ∏ الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، 2005.

8- الخزرجى، سميرة حسين،" مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف" بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، 2004.

9- خليل، أحمد فؤاد محمد، تحليل ودراسة أثر الديون المتعثرة على النتائج المالية للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، 2000.

10- رمضان، زيادة وجودة، الأتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك، عمان، دار وائل للطباعة والنشر،2003.

11- الرواشدة، محمد، الأمان المصرفي والسياسة الاقتصادية ، بحث غير منشور ، البنك المركزي الأردني،2000.

12- الزبيدي ،حمزة محمود، الادارة المالية المتقدمة، عمان، دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ،2004.

13- السعودي، جميل الزايدانين، أساسيات في الجهاز المالي – المنظور المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان،1999.

14- سعيد، عبد السلام لفته، ((المخاطر الائتمانية وأثرها على سياسات الاقتراض دراسة تطبيقية على عدد من المصارف العراقية)) ، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1996.

15 - سليمان ، عبد الفتاح،" معالجة الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف العربية"، دراسة واردة في كتاب " أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي " بيروت ، اتحاد المصارف العربية، 1987.

16- الشماع ، خليل محمد حسن،مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال، الملاءة المصرفية وأثرها على المصارف العربية، بيروت، الملحق الرابع،1990.

17- الشماع وعبد الله، خليل ، خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، أتحاد والمصارف العربية ،1990

18- الشمري، صادق راشد حسين، سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية الواقع والأفاق المستقبلية ، بغداد، 2006.

19- الشواربي، عبد الحليم، عبد الحميد، أدارة المخاطر الائتمانية في وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الإسكندرية ، منشأة المعارف،2002.

20- الصادق، عبد البديع، معالجة الديون المتعثرة، مادة تدريبية مركز التدريب العربي، بنك الاسكان للتجارة والتمويل، 2000.

21- عبد الحميد ، عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر ، 2001.

22-عبد الله، خالد أمين وآخرون، تدقيق الحسابات من الناحية العلمية ، عمان ، معهد الدراسات المصرفية، 1988.

23- عبد الله، خالد أمين، المخاطر الأئتمانية، دراسة واردة في كتاب " أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي" ، بيروت، اتحاد المصارف العربية ،1987.

24 - عبد الفتاح، أحمد محمد، التعاون الدولي في مجال الرقابة على أعمال البنوك ، البنك المركزي عمان ، الأردن 1999.

25- عبيد، فداء عدنان، قياس مخاطر الائتمان المصرفي والإفصاح المحاسبي عن التعثر المالي في المصارف العراقية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2009.

26- المشهداني، محمود حسن وهرمز، أمير حنا، الاحصاء، دار الحكمة،1989.

27- مهدي، عبد الأمير محمد، دراسة الديون المشطوبة والمشكوك في تحصيلها في مصرف الرافدين، رسالة دبلوم مراقبة حسابات جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، (بدون سنة)

28- الهندي وعبد الله، عدنان ، خالد أمين، " التوريق كأداة مالية حديثة"، 1995.

المصادر الاجنبية

1- Bungo & Jackson, aino, Howell, operational risk insurance, www.law.hard.edu.2002

2 - Hempel, Georgeh.&simonson,Donaldg.and Coleman.Alanb."Bank management" john wiley & Son's inc,4th .ed 1994 U.S.A

3 - Horcher, Karen A., "Essentials of firancial Risk Managemant" Published John wiley & sons, Incm new Gersey,2005.

4 -Jaime Caruana the new Basel Capital Accord. Whywe need it November p2.2003 5 -Mason,John,M,"Financial Management of commercial Banker" C.R: WG&Boston,4th Ed,1981

5-Mason,John,M,"Financial Management of commercial Banker" C.R: WG&Boston,4th Ed,1981

6- Rose peter S .,C commercial Bank management Irwin MC Graw – Hill,1999.

7- SAP Group Agency, Building A Business case for Basell,Germanymworking papers,2005 p8 www.sap.com.